

التعليق على الكافي لابن قدامة لمعايم الشیخ سعد ناصر الشثیری

43

سعد الشثیری

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا هو اللقاء الرابع والثلاثون من لقاءتنا في قراءة كتاب الكافي للعلامة ابن قدامة رحمه الله تعالى نبدأ فيه بذكر - 00:00:02

الذكاءات التجارية الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ثم اما بعد قال مصنفو رحمه الله باب زكاة التجارة وهي واجبة لما روى سمرة ابن جندب قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نخرج الصدقة مما نعد للبيع - 00:00:19

رواه ابو داود ولانه مال نام فتعلقت به الزكاة كالسائمة ولا تجب الا بشرط اربعة احدها نبة التجارة. لقوله مما نعد للبيع ولان العروض مخلوقة في الاصل للاستعمال فلا تصير للتجارة الا ببنيتها - 00:00:38

كما ان ما خلق للتجارة وهي الاثمان لا تصير للقنية الا ببنيتها ويعتبر وجودها في جميع الحول لانها شرط امكن اعتباره في جميع الحول فاعتبر فيه كالنصاب الثاني ان يملك العروض - 00:01:01

بفعله كالشراء ونحوه بنية التجارة وعنه تصير للتجارة بمجرد النية اختاره ابو بكر وابن عقيل للخبر ولانه يصير للقنية بمجرد النية فلان يصير للتجارة بذلك او لا؟ وظاهر المذهب الاول - 00:01:20

بان ما لا تتعلق به الزكاة من اصله لا يصير لها بمجرد النية المعلوقة اذا نوى بها الاسامة وفارقانة القنية لانها الاصل فكفى فيها مجرد النية كالاقامة مع السفر - 00:01:41

فعلى هذا ان لم ينوي عند التملك ونوى بعده لم تجب الزكاة فيه لم تجب الزكاة فيه لانه نية مجردة ولو نوى بتملكه انه لتجارة ثم نواه للقنية لانها الاصل وان نواه بعد الاتجار ثم نواه للفنية صار للفنية - 00:01:58

ثم نواه ولو نوى بتملكه انه لتجارة ثم نواه للفنية صار للفنية لانها الاصل وان نواه بعد لتجارة لم يصل لها حتى يبيعه خلاف بين هذه الروايات ان كون الشيء للتجارة هل يكتفى فيه بمجرد النية - 00:02:28

او انه لابد ان يكون اه كسبه بفعله هل من مقتضى كون الشيء للتجارة ان يكون بفعل الانسان او يكفي فيه للرجل ميت الشرط الثالث ان يبلغ قيمة ان يبلغ قيمته نصابا - 00:02:49

من اقل الثمانين من اقل الثمانين قيمة فاذا بلغ احدهما نصابا دون الاخر فاذا بلغ باحدهما نصابا دون الاخر قومه به ولا يعتبر ما اشتراه به لان تقويمه لحظ الفقراء فيعتبر ما لهم الحظ فيه - 00:03:13

ولو كان اثمنا قومه كالسلع ولانه وجد فيه معنيان يقتضيان الايجاب فيعتبر ما يتعلق به الايجاب كالصوم والتجارة ان بلغ نصابا من كل واحد منها قومه بما هو احظ للفقراء فان استويا قومه بما شاء منها - 00:03:41

الشرط الرابع الحول لقوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول لان ما اعتبر له الحول والنصاب اعتبار وجوده في جميعه كالاثمان ولو يشتري للتجارة عرضا لا يبلغ نصابا ثم بلغه انعقد الحول عليه من حين صار نصابا - 00:04:04

وان مالك نصابا فنقص انقطع الحول. فان عاد فنما بلغ النصاب استأنف الحول على ما ذكرنا في السائمة والاثمان واما للك نصابا في اوقات فلكل نصاب حول ولا يضم نصاب الى نصاب - 00:04:26

ولأن المستفاد يعتبر له حول اصله على ما اسلفناه وان لم وان لم يكمل الاول الا بالثاني فحولهما منذ ملك الثاني وان لم يكمل الا بثالث فحول الجميع من حين كمل النصاب - [00:04:44](#)

فصل ولا يشترط ان يملك العرظ بعوض ذكره ابن عقيل وابو الخطاب وقال القاطي يشترط ان يملكه بعوض كالبيع والخلع نكاح فان ملكه بهبة او احتشاش او غنية لم يصل للتجارة - [00:05:04](#)

لأنه ملكه بغير عوض اشبه الموروث ولنا انه ملكه بفعله اشبه المملوك بالبيع. وفارق الارث لانه بغير فعله فجري مجرى الاستدامة منشأ الخلاف هنا هو ان هذا المملوك بغير عوظ - [00:05:25](#)

فليحقوا بما ملكه من غير فعله مال الميراث او انه يلحق بما ملكه بعوض ونحوه قصر واذا اشتري نصابة للتجارة باخر لم ينقطع الحول لان الزكاة تتعلق بالقيمة وفيهما واحدة انتقلت من سلعة الى سلعة - [00:05:44](#)

فهي كدرهم نقلت من بيت الى بيت وان اشتراه باثمان لم ينقطع الحول لان القيمة في الاثمان كانت ظاهرة فاستترت فاستترت في السلعة وكذلك لو باع نصاب التجارة بنصاب الاثمان لم ينقطع الحول لذلك - [00:06:08](#)

وكذلك لو باع نصاب التجارة بنصاب الاثمان لم ينقطع الحول لذلك وان اشتري نصابة للتجارة بعرض للقنية او بما دون النصاب من الاثمان او عرض التجارة انعقد الحول من حين الشراء - [00:06:25](#)

لان ما اشتري به لم يجري في حول الزكاة فلم يبني عليه ولو يشتري نصابة للتجارة بنصاب سائمة او سائمة بنصاب تجارة انقطع الحول لانهما مختلفان فان كان نصاب التجارة سائمة - [00:06:48](#)

فاشتري به نصاب سائمة للقنية لم ينقطع الحول لان السوم سبب الزكاة انما قدم عليه زكاة التجارة لقوته فإذا زال المعارض ثبت حكم الصوم لظهوره قصر واذا ملك للتجارة سائمة فحال الحول - [00:07:09](#)

والصوم ونية التجارة موجودان فبلغ المال نصاب احدهما دون الاخر كخمس من الابل لا تبلغ قيمتها مئتي درهم او اربع تبلغ بذل او اربع تبلغ ذلك تصبح على خير - [00:07:32](#)

كخمس من الابل لا تبلغ قيمتها مائتي درهم او اربع تبلغ تبلغ ذلك. فالاولى وجبت لكونها سائمة الثانية وجبت بكونها روضة جارة وجب زكاة ما ووجد نصابه لوجود سببها خاليا عن معارض لها - [00:07:49](#)

وان وجد نصابهما وان وجد نصابهما كخمس قيمتها مائتا درهم وجبت زكاة التجارة وحدها لانها احظ للفقراء لزيادتها بزيادة القيمة من غير وقص وسوء تم حولهما جمیعا او تقدم احدهما صاحبه لذلك - [00:08:08](#)

وان اشتري ارضا او نخلا للتجارة فاثمرت النخل وزرعت الارض فكذلك في احد الوجهين وفي الاخر يذكر الثمرة والزرع زكاة العشر ثم يقوم النخل والارض فيذكرهما. لأن ذلك احضر لان ذلك احظ للفقراء لكثره الواجب وزيادة نفعه - [00:08:32](#)

بحث هنا الزكاة المتعلقة بهذا النخل المثمر زكاة واحدة متعلقة بعين واحدة او ان عندنا عينان لكل منهما زكاة مستقلة فالثمرة لها زكاة واساس النخل له زكاة عروض التجارة لانه قد نوي بيعه - [00:08:55](#)

وهكذا في الارض المزروعة قال زكاة الزكاة فيه اه شيء واحد التالي اجب فيه الا زكاة واحدة او ان الزكاة متعلقة بشيء زكاة بالثمرة وزكاة اخرى ذات متعلقة بالزرع والحب وزكاة اخرى متعلقة - [00:09:21](#)

بالارض فالاولى زكاة ثمار والزرع والثانية زكاة التجارة اصنوا تقويم السلع عند الحول بما فيها من نماء وربح لان الربح من نمائها فكان حولها كصخال السائمة وما نمى بعد الحور ضم اليه في الحول الثاني. لانه انما وجد فيه - [00:09:44](#)

ويكمل نصاب التجارة باثمان بان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة فهما جنس واحد وتخرج الزكاة من قيمة العروض لا من اعيانها بان زكاتها تتعلق بالقيمة لا بالاعيان وما اعتبر النصاب فيه وجبت الزكاة منه كسائر الاموال - [00:10:08](#)

وقدر زكاته ربع العشر لانها تتعلق بالقيمة فاشبها زكاة الاثمان وفيما زاد عن النصاب بحسابه لذلك ويخرج عنها ما شاء من عين او ورق لانهما جمیعا قيمة بين الذهب والورق والفضة - [00:10:29](#)

فصل واذا تم الحول على مال المضاربة فعلى رب المال زكاة رأس المال وحصصه من

الربح لان حمل الربح او له الاصل - 00:10:48

وله اخراجها من المال لانها من مؤنته وواجبة لسيبه ويحسبها من نصيبه لانها واجبة عليه فتوجب عليه كدينه ويحتمل ان تحسب من الربح لانها من مؤونة المال فاشبها اجرة الكيال - 00:11:04

وفي زكاة حصة المضارب وجهان فمن اوجبها لم يجوز اخراجها من المال لان الربح وقاية رأس المال وليس عليه اخراجها من غيره حتى يقبض فيؤدي حتى يقبض فيؤدي لما مضى كالدين - 00:11:25

ويحتمل جواز اخراجها منه لانهما دخلا على حكم الاسلام ومن حكمه؟ من حكم ومن حكمه وجوب الزكاة واخراجها من المال عندها مسألتان الاولى هل على المضارب زكاة - 00:11:44

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة هل المضارب يملك بمجرد الربح او لا يملك الا بعد ان ينظم مال طفا الربح وبالتالي لا تجب زكاته زكاة عليه الا بعد ذلك الامر الثاني هل - 00:12:03

يخرج الزكاة من عين المال او يخرجها من غيره منشأ الخلاف في هذا الوجوب الزكاة امر معلوم اه اخراجها من اموال المضاربين او ليس الامر كذلك قصر واذا اذن كل واحد من الشركين للاخر في اخراج زكاته فاخراجها معا ضمن كل واحد منها نصيب صاحبه لان - 00:12:23

انه انعزل عن الوكالة بمشروع موكله في الارجاع وان اخرجها احدهما قبل الاخر ضمن الثاني نصيب الاول علم باخراجها او لم يعلم. لان الوكالة زالت بزوال ما وكل فيه. فاشبها ما لو وكله في بيع ثوب ثم باعه الموكل - 00:12:53

ويحتمل الا يضمن اذا لم يعلم لان المالك غره ومن اشتري شخصا للتجارة بمئتي درهم فحال الحول وقيمتها اربع مئة فعليه زكاة اربع مئة ويأخذ الشفيع بما تبين لان الشفيع يأخذ في الحال - 00:13:13

يأخذ في الحال بالثمن الاول وزكاته على المشتري لانها زكاة ما له ولو وجد به عيبا رده بالثمن الاول وزكاته على المشتري بباب الزكاة الفطر وهي واجبة على كل مسلم لما روى ابن عمر قال فرط النبي صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان - 00:13:34
على الذكر والاثن والحر والمملوك من المسلمين صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس به نصف صاع من بر على الصغير والكبير وامر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة. متفق عليه - 00:13:59

وتجب على المكاتب عن نفسه للخبر ولانه مسلم تلزمته نفقة فلزمه فطرته كالحر ولا تجب على كافر ولا على احد بسيبه فلو كان للمسلم عبد كافر او زوجة كافرة لم تجب فطرتهم لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ولانها زكاة فلم تلزم - 00:14:15
كافر كزكاة المال وتجب على الصغير في الخبر والمعنى ويخرج من حيث يخرج نفقة لانها تابعة ويخرج يعني صلاة الفطر ولا تجبوا وتجب على الصغير الخبر والمعنى ويخرج من حيث يخرج نفقة - 00:14:36

لانها تابعة له ولا تجب على جنين كما لا تجب في اجنة السائمة ويستحب اخراجها عنها ويستحب اخراجها عنه لان عثمان رضي الله عنه كان يخرج عن الجنين وان ملك الكافر عبدا مسلما لم تجب فطرته لان العبد لا مال له والسيد كافر - 00:15:01
وعنه على السيد فطرته لانه من اهل الطهارة فلزم السيد فطرته كما لو كان مسلما منشأ الخلاف هل العبرة في ايجاد زكاة المال بحال السيد او بحال المملوك - 00:15:22

تصم ولا تجب الا بشرطين احدهما ان يفظل عن نفقة عياله يوم العيد يوم العيد وليلته صاع بان النفقه اهم فتوجب البداء بها. لقول النبي صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك. رواه مسلم - 00:15:44

وفي لفظ ابدأ بمن تعلو رواه الترمذى فان فضل صاع واحد اخرجه عن نفسه فان فضل اخر بدأ بمن تلزم البداء بنفقة على ما نذكره في بابه ان شاء الله - 00:16:02

لانها تابعة للنفقة فان فضل بعض صاع فيه روايتان احدهما يلزم اخراجه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم ولانه لو ملك بعظ العبد لزمته - 00:16:16

طلعته فكذلك اذا ملك بعظ المؤدى لزمته اداؤه والثانى لا يلزم ادما ما يؤدى به الفرض فلم يلزم كما عليه الكفار اذا لم يملك

ااا بعض الرقبة. ما شاء الخلاف هل زكاة الفطر - 00:16:33

طاء الفطر شيء واحد لا يتجزأ وبالتالي اذا سقط بعظه جميعه او ان له اجزاء وبالتالي يكون سقوط البعض غير مشعر بسقوط البقية
والاول مثاله مثال الصوم انه اذا سقط بعضه سقط جميعه - 00:16:52

والثاني مثاله مثال الصلاة لا يلزم من سقوط بعضها جميعها فان فضل صاع وعليه دين يطالب به قدم قضاوه لانه حق لادمي لانه حق
لادمي مضيق وهو اسبق فكان اولى - 00:17:16

فان لم يطالب فان لم يطالب به فعليه الفطرة. لانه حق توجّه المطالبة به فقدم على ما لم يطالب به ولا يمنع الدين ولا يمنع الدين
وجوبها لتأكدها بوجوبها على الفقير من غير حول - 00:17:38

فصل الشرط الثاني دخول الوقت دخول وقت الوجوب وهو غروب الشمس من ليلة الفطر لقول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان وذلك يكون بغرروب الشمس فمن اسلم او تزوج او ولد له ولد او ملك عبدا او ايسر بعد الغروب لم
تلزمه فطرة - 00:17:55

تهم وان غربت وهم عنده ثم ماتوا فعليه فطرتهم لانها تجب في الذمة فلم تسقط بالموت كفارة الظهار تصوم الافضل اخراجها يوم
العيد قبل الصلاة للخبر. ولان المقصود اغفاء الفقراء يوم العيد عن الطلب. لقول النبي صلى الله عليه وسلم - 00:18:17

اغنوه عن الطلب في هذا اليوم رواه سعيد ابن منصور وفي اخراجها قبل الصلاة اغفاء لهم في اليوم كله فان قدمها قبل ذلك بيومين
جاز لان ابن عمر كان يؤديها قبل ذلك بيوم او يومين - 00:18:39

ولان الظاهر انها تبقى او بعضها فيحصل الغناء بها فيه وان عجلها لاكثر من ذلك لم يجز لان الظاهر انه
ينفقها فلا يحصل بها الغنى المقصود - 00:18:56

يوم العيد وان اخرها عن الصلاة ترك الاختيار لمخالفته الامر واجزأ لحصول الغنى بها في اليوم وان اخرها عن اليوم اثم لتأخيره
الحق الواجب عن وقته ولزمه القضاء لانه حق مال وجب فلا يسقط بفوات وقته كالدين - 00:19:15

قصر ولا يشترط لوجوبها الغنى بنصاب ولا غيره. كما روى ابو داود بسانده عن ثعلبة ابن ابي صعير عن ابيه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ادوا صدقة الفطر صاع من بر او قمح عن كل اثنين - 00:19:40

صغير او كبير حرا او مملوك غني او فقير. اما غنيكم فيزكيه الله. واما فقيركم في رد الله عليه اكثر مما اعطى وانه حق مالي لا يزيد
بزيادة المال فلم يشترط في وجوه النصاب كالكافرة - 00:19:57

اذا عندكم باثنين وما لزمه فطرة نفسه لزمه مؤنته من المسلمين. لما روى ابن عمر قال امرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد من تمنون - 00:20:18

فيجب على الرجل فطرة زوجته وعده وزوجة عده لان نفقتهم عليه. فان كان له عبد ابق فعليه فطرته لان لا تجب بحق الملك
والملك لم لم يزله الباقي قال احمد - 00:20:39

ولا يعطي عنه الا ان يعلم مكانه وذلك لانه يحتمل انه قد مات او يرتد فلم تجب الفطرة مع الشك فان علم حياته بعد ذلك لزمه
الاخراج لما مضى وان كانت له زوجة ناشز لم تلزم فطرتها - 00:20:56

لأنه لا تلزم نفقتها. وقال ابو الخطاب تلزم فطرتها كما يلزم السيد فطرة الباقي وان كان لزوجته خادم تلزم نفقته لزمه فطرته
وان كان العبد لسادة فعليهم فطرته لان عليهم نفقة - 00:21:14

وعلى كل واحد وعلى كل واحد من فطرته بقدر ما يلزم من نفقة. لانها تابعة لها فتقدرت بقدرها وعنه على كل سيد فطرة كاملة لانها
طهرة فوجب تكميلها كفارة القتل - 00:21:38

ومن نصفه حر؟ فطرته عليه وعلى سيده لما ذكرناه واللي اثنين صواب ومن نصفه حر فطرته عليه وعلى سيده لما ذكرناه. ومن
نفقة على اثنين من اقاربه او الامة التي نفقتها على سيدها وزوجها - 00:21:56

بها فطرته عليهم كذلك ومن تكفل بمؤونة شخص فماه رمضان فالمنصوص عن احمد ان عليه فطرته لدخوله في عموم قوله

صلى الله عليه وسلم ممن تموتون واختار ابو الخطاب انه لا تلزمه فطرته كما لا تلزمه نفقته - [00:22:29](#)

وحمل الخبر على من تلزمه المؤونة بدليل وجوبها عن الابط ومن ملكه ومن ملكه عند الغروب ولم ومن ملكه عند الغروب واختار ابو الخطاب انه لا تلزمه فطرته كما لا تلزمه نفقته - [00:22:49](#)

وحمل الخبر على من تلزمه المؤونة بدليل وجوبها عن الآبق ومن ملكه عند الغروب ولم يمنهما وسقوطها عن مات او اعتق قبل الغروب وقد مانه ومن تكفل بمعونته - [00:23:14](#)

ومن تكفل بمؤونة المؤونة. نعم والنفقة ومن تكفل بمؤونة شخص فمانه شهر رمضان فالمنصوص عن احمد ان عليه فطرته فطرة ان عليه فطرته لدخوله في عموم قوله صلى الله عليه وسلم ممن تمنون - [00:23:37](#)

واختار ابو الخطاب انه لا تلزمه فطرته كما لا تلزمه نفقته. وحمل الخبر على من تلزمه المؤونة بدليل وجوبه عن الآبق ومن ملكه عند الغروب ولم من المؤونة. نعم ولم يمنهما - [00:23:55](#)

وسقوطها عن مات او اعتق قبل الغروب وقد ماله المسألة في هل تلزم فيها ظيف وبعد عنده كل شهر لرمضان ويلزمه ان يخرج عنه صدقة الفطر او لا يلزم ابو الخطاب يقول لا تلزمه - [00:24:14](#)

المنصوص عن احمد انها يلزمها ومنشأ البحث في تفسير قوله ممن تموتون هل المراد ان تجب عليكم نفقته او المراد من انفاقتم عليه اصل وعلى المؤسسة التي زوجها معسر فطرة نفسها لانه كالمعدوم - [00:24:38](#)

وان كانت امة ففطرتها على سيدها لذلك ويتحمل الا تجب فطرتها بان من تجب عليه النفقة لان من تجب عليه النفقة معسر فسقطت كما لو كانت الزوجة والسيد معسرين - [00:25:02](#)

ومن لزمه فطرته ومن لزمه قطعة غيره كذلك. نعم ومن لزمه فطرة غيره لزمه غيره. مهم الابن لزمت فطرته لوالده فاخرجها الابن بدون اذن الوالد فهل تجزئ ومن لزمت فطرته - [00:25:21](#)

غيره. نعم فاخرجها عن نفسه بغير اذنه ففيه وجهان احدهما يجزئه لادعه ما عليه والثاني لا يجزئه لانها تجب على غيره فلا يجزئ اخراجها بغير اذن من وجبت عليه كزكاة المال - [00:25:57](#)

فالصنم الواجب في الفطرة صاع من كل مخرج لحديث ابن عمر ولما روى ابو سعيد قال كنا نعطيها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم طاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من اقط او صاعا من زبيب. فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال ان مد من هذا يعدل - [00:26:12](#)

والدين؟ قال ابو سعيد فلا ازال اخرجه كما كنت اخرجه متفق عليه الايش كل مخرط قول نعم والواجب في الفطرة صاع من كل مخرج لحديث ابن عمر ولما روى ابو سعيد - [00:26:33](#)

فلا ازال اخرجه كما ومن قدر على هذه الاصناف الاربعة لم يجزه غيرها لم يجزه غيرها بانها المنصوص عليها فايها اخرج اجزأه سواء كانت سوء كانت قوته او لم تكن - [00:26:51](#)

بظاهر الخبر ويجزئ الدقيق والسويق من الحنطة والشعير لقول ابي سعيد لم نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب - [00:27:12](#)

او صاعا من دقيق ثم شك فيه سفيان بعد فقال دقيق او سلت. رواه النسائي ولانه اجزاء بحب يطيعه ولانه اجزاء الحب اللي هو الدقيق والسويق ولانه اجزاء اجزاء الحب - [00:27:26](#)

ولانه اجزاء الحب يكال او يدخل. فاشبه الحب ولانه اجزاء الحب يكال ويدخل فاشبه الحب ويجزئ اخراج صاع من اجناس اذ لم يعدل عن المنصوص لان كل واحد منها يجزئ منفردا فاجزاً بعض من هذا وبعض من هذا - [00:27:53](#)

كما لو كان العبد لجماعة وقال ابو بكر يتوجه قول اخر دليلا على ان الفطرة مما يتجزأ هذا الشاهد اقرأها واذا لم يملك الا بعذ الصاع وجب عليه وقال ابو بكر توجهوا قول اخر انه يعطي ما قام مقام هذه الخمسة - [00:28:18](#)

بظاهر قوله صاعا من طعام قال والاول اقيس وفي الاخر روایتان. الى المنشأة هنا روایتان احداهما تقول لا يجزئ الا المنصوص

والثاني يجزئ كل قوت منشأ الخلاف هو في تفسير لحظة صاع من طعام - 00:28:42

ما المراد بها؟ هل المراد به عموم ما يكتات او ان لفظة من طعام يراد بها الطعام المعهود عندهم وهو القمح وفي رواياتنا احدهما يجزئ اخراجه مع وجود غيره لانه في الخبر - 00:29:00

والثاني لا يجزئ الا عند عدم الاصناف. قال الخراقي ان اعطى اهل الباذية اقط ان اعطى اهل الباذية لقط اجزأ اذا كان قوتهم وذلك لانه لا يجزئ في الكفاره ولا تجب الزكاة فيه. فان عدم الخمسة اخرج ما قام مقامها من كل مقتات من الحب والتمر - 00:29:17

وقال ابن حامد يخرجون من قوتهم اي شيء كان كالذرة والدخن ولحوم الحيتان والانعام فصله الافضل عند ابي عبد الله رضي الله عنه اخراج التمر بما روى مجاهد؟ قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع والبر افضل والبر افضل من التمر - 00:29:39

قال ان اصحابي قد سلكوا طريقا وانا احب ان اسلكه فائز الاقتداء بهم على غيره وكذلك احمد ثم بعد التمر البر لانه اكثر نفعا واجود فاصبر ولا يجزئ الخبز لانه خارج عن الكيل والادخار - 00:30:01

ولا حب معيب ولا لا حب ولا حب معيب ولا مسوس ولا قدیم تغير طعمه لقول الله تعالى ولا تيمموا الخبیث منه تنفقون ولا تجزئ القيمة لانه عدول عن المنصوص - 00:30:19

فصل والصاع خمسة ارطاط وثلث بالعراق. وهو بالرطل الذي وزنه ست مئة درهم رطل واقية. وثلثا اوقيه الا ثلثي قال احمد الصاع خمسة ارطاط وثلث حنطة فان اعطى خمسة ارطاط وثلثا تمرا فقد اوفي. قيل له ان الصيحان ثقيل. قال لا ادري - 00:30:41

وهذا يدل على انه ينبغي ان يحتاط في الثقيل بزيادة شيء على خمسة ارطاط وثلث ليسقط الفرض بيقين ومصرفها مصرف زكاة المال لانها زكاة ويجوز اعطاء قول اخر يقول بان - 00:31:04

تعرفها انتصر على الفقراء والمساكين كاين هو في الداخل المذهب ولم يذكره المؤلف هنا ومنشأ الخلاف هل هي مقيسة على زكاة المال فتأخذ او انها انما شرعت بمعنى خاص وهو اغذاء الفقير في يوم العيد وبالتالي تختص - 00:31:20

به ويجوز اعطاء الواحد ما يلزم الجماعة كما يجوز دفع زكاة مالهم اليه واعطاء الجماعة ما يلزم الواحد كما يجوز تفرقة ما له عليهم بارك الله فيك الله بالخير جعلنا الله واياكم - 00:31:41

هذا والله صلى الله على نبينا على وصحبه اجمعين - 00:31:59